

8 2 فيفري 2013

من وزير المالية
إلى

319

الموضوع : طلب توضيحات جبائية
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 4 فيفري 2013

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة النظام الجبائي للمبالغ المحولة إلى المركز لتكوين المهنة البنكية « » في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة معه، يشرفني إعلامكم بما يلي:

يتبين من خلال اتفاقية الشراكة المبرمة بينكم وبين المركز لتكوين المهنة البنكية « » والتي يتمثل غرضها في إرساء دورة تكوينية مهنية تخوّل الحصول على "شهادة مستشار مبيعات للبنك" (certificat de conseiller commercial)، أن الدورة التكوينية المذكورة سيتم تأمينها بالمقرات التي توفرها أكاديمية بتونس لمدة 15 يوما من قبل مكونين محليين.

كما يتبين أنّ أكاديمية البنوك والمالية تتعهد بتطبيق والتعريف بالشهادة المذكورة لدى المؤسسات البنكية التونسية وأنّ دور المركز يتمثل في:

- توفير الخدمات المتعلقة بالهندسة البيداغوجية (ingénierie pédagogique)،
- تأمين جودة الطرق التنظيمية والبيداغوجية التي قامت أكاديمية بإرسالها،
- التفويت في حق الاستغلال المتعلق بالشهادة والتوثيق البيداغوجي وذلك لغرض التعريف بالدورة التكوينية المذكورة لدى المؤسسات البنكية التونسية.

وفي هذا الإطار يتقاضى المركز المذكور مبالغ تشمل :

- الاستثمار البيداغوجي والمتمثل في حق الاستغلال المتعلق بالشهادة المذكورة الذي فوت فيه إلى أكاديمية ،
- طابع جبائي محتسب على أساس 70% من العدد الجملي للمرشحين المسجلين بالدورة التكوينية،
- الدعم البيداغوجي الذي يقدمه إلى أكاديمية خاصة في إطار متابعة الجودة ومنح الشهادة وذلك من خلال إعداد وتقديم الوثائق البيداغوجية وبرنامج الدورة التكوينية والموافقة على المكونين وتقييمهم وتكوينهم وإعداد الامتحانات وكل المعلومات المتعلقة بالتنظيم وهندسة الدورة المذكورة ...

هذا وبالرجوع إلى بنود اتفاقية الشراكة كما هي مبينة أعلاه، فإن المبالغ التي تدفعها أكاديمية للمركز في إطار تنفيذ الاتفاقية المذكورة لا تخضع للضريبة بتونس ولا للخصم من المورد بهذا العنوان باعتبارها لم تدفع مقابل خدمات أنجزت في إطار منشأة دائمة بتونس طبقا لأحكام اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس وفرنسا بتاريخ 28 ماي 1973 وباعتبار أن تعريف لفظة "الأأتوت" الوارد بالفصل 19 من الاتفاقية تفادي المذكورة لا يشملها.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

~~المدير العام للدراسات~~
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي